السفير

السبت 19-01-2013 العدد 12385

8

بلديات عكار: أزمة تصاريح بناء

عكار ـ نجلة حمود

عادت أزمة البناء من جديد إلى الواجهة في محافظة عكار، مع تفاقم الواقع الاجتماعي القائم للمواطنين العاجزين عن الحصول على تراخيص بناء وتشييد منازل، أو حتى زيادة عدد الغرف في العقارات التي يملكونها. وبلغت المشكلة حدّ الانفجار جراء التراكمات منذ صدور قرار وزير الداخلية والبلديات مروان شربل، في ٢٩/١٠/٢٠١١، الذي منع بموجبه المخاتير من إعطاء علم وخبر بالعقارات غير الممسوحة وفقاً للأصول القانونية. إلا بعد مراجعة الدوائر العقارية الرسمية، على أن يرفق معه الإفادة الصادرة عن الدوائر العقارية بهذا الخصوص (لا يوجد قيود على هذا العقار)، ومنع البلديات من إعطاء إيصالات التصريح بالبناء المخالف من دون مراجعة التنظيم المدني.

وهو ما يرفضه المواطنون ومعهم رؤساء البلديات الذين يؤكدون «أن هذا القرار لا يمكن تطبيقه، خصوصاً أن هناك قرى بأكملها مشيدة على عقار واحد بسبب تفشي ظاهرة الملكية بالشيوع وكثرة الورثة، والمغتربون غير معروفي مكان الإقامة منذ زمن طويل، إضافة إلى وجود أخطاء فادحة في قيود الصحائف العقارية العائدة إلى العقارات في تلك المنطقة».

ويترك الواقع القائم مجموعة من الأسئلة المشروعة، حول خطة الدولة اللبنانية والوزارات المعنية لاستيعاب التزايد السكاني المستمر؟ خصوصاً بعدما تحولت عكار إلى ملجأ للنازحين السوريين، وهو ما ضاعف من حجم المشكلة بسبب تزايد الطلب وإنعدام العرض، وجعل المواطن العكاري عاجز عن تأمين مسكن ملائم. وإذا كان المقصود من قرار وزير الداخلية السير بالمعاملات وفقاً للأصول القانونية، التي من شأنها تأمين شروط ومتطلبات السلامة العامة، لكن يبقى السؤال الأهم ما هو مصير الأبنية المخالفة التي لا تلتزم بأبسط الشروط الفنية التي يضعها التنظيم المدني وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء؟ وهل انتبه المعنيون لوجود مشكلة أخطر تتمثل بزيادة المخالفات والأحياء العشوائية التي تتنامى في عكار، حيث يعمد أصحابها الى الالتفاف على القانون وتشييد الغرف من الباطون وبناء السقف من الأترنيت، الأمر الذي لا يتطلب رخصة؟ ولماذا لا يتم الاسراع في إنجاز أعمال التحديد والتحرير، والمسح العقاري للحد من الاعتداءات على الأملاك العامة، وتسهيل الحصول على الرخص، وحلّ النزاعات الإدارية القائمة بين المناطق؟ وللغاية رفع رؤساء الاتحادات والبلديات في غالبية أرجاء المحافظة الصوت يوم أمس، حيث عقدوا لقاءً في «قاعة عصام فارس» في بلدية حلبا، بمشاركة النائبين معين المرعبي ونضال طعمة. وتداول المجتمعون في حاجات المنطقة، ومطالب المواطنين وخرجوا ببيان تلاه رئيس اتحاد بلديات جرد القيطع عبد الإله زكريا أكد فيه «أن البلديات غير قادرة على امتصاص غضب المواطنين المتعضين من قرار الوزير والمطالبين بالرجوع عنه أو أقله إيجاد إثتناءات، لجهة إعطاء الصلاحيات للبلديات لمنح التصاريح وفق استثناءات، وتحديداً بما يتعلق بالأبنية السكنية التي لا تتجاوز مساحتها ١٢٠ متراً مربعاً، وترك الأمور للبلديات لتتحمل مسؤوليتها». وأضاف: «أمام الواقع القائم وتخلف الحكومات اللبنانية عن القيام بواجباتها تجاه محافظة عكار المحرومة، ونظراً إلى التطور السكاني، وبالتالي الحاجة الملحة للأهالي إلى إنشاء وحدات سكنية في عقاراتهم المملوكة أو الموروثة، فإننا نحذر من انفلات الأمور إلى حدود لا يمكن ضبطها وقد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه». وتناشد وزير الداخلية، «الذي عودنا على مرونته وحسن معالجته للأمور، إعادة تكليف البلديات إعطاء تراخيص البناء ريثما تقوم الحكومة بواجباتها في معالجتها هذا الوضع الذي لم يعد يطاق».

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"